دراسة تقييمية لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بريف المنوفية

محمد إبراهيم العزبى*
هشام عبد الرازق الهلباوى**

ملخـــــص

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية التعرف على الدور الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى التنمية الريفية ، وتحديد مدى فاعليتها ، والعوامل المؤثرة عليها . وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية بلغ حجمها ٣٣ جمعية تنمية مجتمع محلى ريفى من مركزى شبين الكوم وأشمون بمحافظة المنوفية . أوضحت نتائج الدراسة أن الدور الذي تقوم به جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى هو دور إيجابى فى مجمله، حيث أسهمت فى توفير كثير من أوجه الرعاية الاجتماعية للسكان الريفيين ، وإقامة بعض مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية، غير أن هذا الدور لا يزال قاصرا ومحدودا ويشوبه كثير من أوجه القصور ، الذى تتجلى بعض مظاهره فى انخفاض عدد الجمعيات التى أنشئت خلال التسعينات ، وانخفاض مستوى المشاركة التطوعية في هذه الجمعيات وخصوصا مشاركة المرأة ، وانخفاض مستوى فاعلية هذه الجمعيات فى تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها . وكشفت الدراسة عن أهم أسباب هذا القصور والتى من بينها عدم كفاية الموارد المتاحة لهذه الجمعيات ، ونقص الإعداد والتدريب لأعضاء هذه الجمعيات ، وانخفاض مستوى التعاون بينها وبين والمنظمات الحكومية والتطوعية بالمجتمع الريفى، ووجود بعض القيود القانونية على عملها . وخلصت الدراسة إلى مناقشة لأهم نتائجها .

* أ.د. محمد ابراهيم العزبى : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.
** د.هشام عبد الرازق الهلباوى : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

تمهيـــد :

لقد صارت الدعوة إلى تعبئة الجهود التطوعية ، وتوظيفها لخدمة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إحدى القضايا الهامة على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، كما أصبحت بعض المفاهيم والتعبيرات مثل " تفويض سلطة اتخاذ القرارات " ،" المجتمع المدنى "، "التمكين " ،" الحركات الشعبية "، "التنمية المتواصلة " جزءا لا يتجزأ من حوار الجهود التطوعية . وللوهلة الأولى يبدو ذلك مثل وضع قديم فى أوان جديد ، ولكن النظرة المتفحصة إلى هذه المفاهيم تعكس اتجاها جديدا نحو التخلى عن المفاهيم التنموية الفاشلة التى سادت خلال الفترة من الخمسينات إلى الثمانينات من القرن العشرين ، وبخاصة بين دول العالم الثالث (إبراهيم، ١٩٩٨:٢). فلقد تعثرت خطط التنمية التى اضطلعت بها الحكومات فى دول العالم الثالث ، مما اضطرها للبحث عن منهج يكون أكثر التزاما ومرونة وكفاءة فى العمل التنموى ولا تحركه فى نفس الوقت بواعث الربح الخاص . وقد تمثل هذا فى جهود وأنشطة المنظمات التطوعية أو الأهلية ، التى بدت قادرة على أن تلعب دورا إيجابيا فى عمليات التنمية ، وعلى أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان فى تحقيق أهداف التنمية (وهدان وآخرون ، ١٩٩٦)

ويشير المحللون إلى أن المنظمات التطوعية هى الوسيلة الفعالة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية ، وهى البديل عن قصور إمكانات الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، حيث إنها تستطيع توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتقديم تلك الخدمات، كما أنها تقوم علي الحاجات الفعلية لسكان المجتمعات المحلية. ويتميز العمل بها بدرجة عالية من المرونة غير معتدة بالبيروقراطية المتزمتة . وكذا فإن القيادات الشعبية بتلك المنظمات قادرة على تحريك الحوافز واستنهاض الهمم لتحقيق أهداف التنمية المرغوبة ، وهى كذلك تساعد على إشباع حاجة المواطنين للشعور بحريتهم الشخصية عن طريق ممارستهم للنشاط التنموى والأهلى بأنفسهم (الهلباوى،١٩٩٨:١٣٣قنديل ، ١٩٩٥:١٥).

وقد أكد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (United Nations, 1994) على أن المنظمات التطوعية قد دعمت التنمية عموما والتنمية الريفية خصوصا فى معظم دول العالم ، وذلك نظرا للميزة النسبية التى تتميز بها تلك المنظمات على المنظمات الحكومية والمتمثلة فى تصميمها

وتنفيذها للبرامج على نحو مبتكر ومرن وسريع الاستجابة ، ولأنها غالبا ما تضرب بجذورها فى فئات سكانية تعانى من نقص الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية . فالمنظمات التطوعية ناطق هام باسم الشعب، وتوفر روابطها وشبكاتها وسيلة فعالة لتركيز المبادرات المحلية على نحو أفضل، ومواجهة الاحتياجات الملحة فى مجالات التنمية المختلفة ، وتنبع قوة المنظمات التطوعية من دورها المسئول والبناء فى المجتمع وما تحظى به أنشطتها من دعم المجتمع ككل .

وتؤكد تجارب بعض الدول المتقدمة على الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه المنظمات التطوعية فى التنمية الريفية ، حيث يشير المحللون إلى أن الريف الأمريكى كان يعانى من التخلف الشديد فى نهاية القرن التاسع عشر، ولكن المنظمات التطوعية التى تكونت للنهوض بالحياة الاجتماعية والاقتصادية هى التى ساعدت على النهوض به فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (هلول ١٩٧٨). كذلك ساهمت المنظمات التطوعية فى تدعيم التنمية الريفية فى كثير من بلدان أوربا الغربية ، وساعدت على تقوية المجتمع المدنى فى روسيا ودول أوربا الشرقية.

المشكلة البحثية :

تعتبر جمعيات تنمية المجتمع المحلى منظمات تطوعية يسعى إلى تكوينها سكان المجتمعات المحلية ، ويتولى فيها الأهالى بأنفسهم دراسة احتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الاحتياجات ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها، ولذا فهى منظمات قاعدية تتولى نشر مفاهيم التنمية، وتعمل فى نفس الوقت على تحقيق التطور فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحل المشكلات ، والعمل على سد النقص فى الخدمات وإقامة المشروعات الإصلاحية فى المجتمعات المحلية .

ولقد بدأ الاهتمام المصرى بجمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى منذ أواخر الثلاثينات، وكان ذلك نتيجة لكثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تواجه الريف المصرى فى الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٤٠ والتى كان من بينها البطالة وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى الصحى والسكنى وانخفاض مستوى الأجور والدخول وانخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الملكية الزراعية، حيث أنشئت جمعيات الإصلاح الاجتماعى فى بعض القرى فى بداية عام ١٩٣٩،

ثم أنشئت جمعيات المراكز الاجتماعية فى نهاية عام ١٩٣٩ والتى بلغ عددها فى عام ١٩٥٤ حوالى ١٧١ جمعية ،وتلا ذلك إنشاء جمعيات الإصلاح الريفى فى عام ١٩٤٤ والتى بلغ عددها ١٨٤ جمعية فى عام ١٩٥٥ ، ثم أنشئت بعد ذلك جمعيات الوحدات القروية بداية من عام ١٩٦٠ . وتلتها اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى عام١٩٦٦. وفى عام ١٩٧٠ رأت وزارة الشئون الاجتماعية توحيد التسمية للجمعيات العاملة فى مجال التنمية ، وسميت جميعها باسم جمعية تنمية المجتمع منسوبة إلى اسم القرية التى توجد بها (شوقى ١٩٦٣: ٢٥٧-٢٥٨)، هلول ١٩٨٠:٤٦-٤٧) الزلاقى ١٩٨٠).

ويشير المحللون إلى أن جمعيات تنمية المجتمع الريفى ساهمت منذ إنشائها فى حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى، كما أنها ساهمت فى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ، بالإضافة لاهتمامها بنشر الصناعات البيئية الريفية . وفى الثمانينات وبداية التسعينات، لعبت بعض جمعيات تنمية المجتمع الريفى دورا هاماً فى إدراة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان وإلغاء الدعم المرتبط بسياسة التحول إلى القطاع الخاص ، حيث نشطت فى مجالات الخدمات الصحية والتعليم ومساعدة الفقراء وتنمية الصناعات الصغيرة ، والأكثر من ذلك أن الحكومة بدأت تشجع وتدعم هذه الجمعيات والتى ترى فيها آلية لإدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة فى الريف (قنديل وسارة بن نفيسة ١٩٩٥: ٢٩٠)، الباز، ١٩٩٧:٧).

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن إجمالى عدد جمعيات تنمية المجتمع فى مصر فى عام ١٩٩٤ قد بلغ ٣٦٥٦ جمعية ، تمثل قرابة ٢٦٪ من إجمالى الجمعيات الأهلية المصرية . وتشكل جمعيات التنمية المحلية بالريف قرابة ٦٢٪ من إجمالى جمعيات التنمية المحلية المصرية ، بينما تشكل جمعيات التنمية المحلية الحضرية قرابة ٢٩٪ منها ،فى حين تشكل جمعيات التنمية المحلية الصحراوية والمستحدثة حوالى ٩٪ منها فى عام ١٩٩٤(وزارة الشئون الاجتماعية ،١٩٩٤) . ويمكن إرجاع الزيادة فى عدد جمعيات التنمية الريفية عن الحضرية إلى طبيعة هذا النمط من الجمعيات ، حيث تشجع الحكومة الأهالى على إنشائها فى المجتمعات التى تحتاج إلى الخدمات الأساسية وإلى أوجه الرعاية الاجتماعية والثقافية المختلفة، ولذا فهى غالبا ماتنشأ بالقرى لسد العجز فى الخدمات الحكومية (المركز القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، ١٩٩٦)

وعلى الرغم من وجود ٢٢٥٧ جمعية تنمية محلية ريفية فى مصر فى عام ١٩٩٤ ، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام الحكومى بهذه الجمعيات والدور التنموي الذى يمكن أن تلعبه ، إلا أن بعض المحللين يشيرون إلى أن عددا ليس بالقليل من هذه الجمعيات هو مجرد أسماء على الورق فقط ، وأن بقية هذه الجمعيات لا يزال دورها فى التنمية الريفية قاصرا ومحدودا ويشوبه الكثير من أوجه القصور (الهلباوى ، ١٩٩٨، اليونيسيف، ١٩٩٥) المجلس القومى للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤) لذا يصبح من الأهمية بمكان تقييم تجربة جمعيات تنمية المجتمع الريفى، والتعرف على الأدوارالتنموية التى تقوم بها ، وتحديد المعوقات التي تعترض قيامها بأداء الأدوار المنوطة بها بغية اقتراح الوسائل والأساليب الكفيلة بإزالة هذه المعوقات أو الحد من آثارها السلبية . والدراسة الحالية إن هى إلا محاولة فى هذا المجال .

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحقيق الأهداف التالية :

(١) التعرف على الوضع الراهن لجمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى منطقة الدراسة، وخاصة من حيث : نوع وعدد وحجم القرى التى تخدمها هذه الجمعيات وطول فترة عملها وبنيانها التنظيمى والمشاركة التطوعية فى أنشطتها ومصادر تمويل وميزانيات هذه الجمعيات ومستوى تعاون هذه الجمعيات مع المنظمات الحكومية والأنشطة والخدمات التى تقوم بها والمشاكل والمعوقات التى تواجهها ، وأسباب توقف بعضها عن العمل .

(٢) التعرف على مستوى الفاعلية المنظمية لجمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى، وبخاصة من حيث : أ - قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها .

ب- قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء وظائفها .

ج - مستوى مساهمتها فى التنمية الريفية .

(٣) التعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على فاعلية جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى أداء أدوارها التنموية .

الإطـــار النظـــرى

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم فى العقود الأخيرة إلى تصاعد الاهتمام بدور المنظمات التطوعية فى التنمية . وقد حظى دور المنظمات التطوعية التنموى باهتمام خاص فى دول العالم الثالث ومنها مصر ، باعتبارها إطاراً تعبوياً لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفعالة فى العملية التنموية المعتمدة أساسا على المشاركة التطوعية الفعالة للسكان المحليين، وبحيث تصبح هذه المنظمات وسائط اجتماعية للتغيير الاجتماعى .

وقد عبر عن هذه الرؤية ديفيد كورتن David Korten حيث تناول العلاقة بين المنظمات التطوعية وعملية التنمية ، من خلال طرح ثلاث مراحل للنمو هى : المرحلة الأولى والتى ظهر فيها الجيل الأول من هذه المنظمات والذى اعتمد على فكرة تقديم مساعدات تقليدية للفقراء ، والمرحلة الثانية هى التى ظهر فيها الجيل الثانى من المنظمات التطوعية التى استهدفت تقوية اعتماد الشرائح الفقيرة على نفسها من خلال إكسابهم مهارات جديدة (تأهيل وتدريب وتوفير فرص عمل إلى ما غير ذلك) . وأخيرا فإن المرحلة الثالثة قد أفرزت جيلاً ثالثاً من المنظمات تتسم بالقدرة على التأثير على مخرجات السياسات العامة ، وطرح نماذج للعمل التنموى وقادرة على التأثير فى البيئة الاجتماعية والثقافية (قنديل ١٩٩٥: ٢٠).

ويحفل التراث النظرى لعلوم الاجتماع والسياسة والادارة بنظريات ونماذج تفسيرية عديدة ، يمكن استخدامها فى تفسير كيفية أداء المنظمات التطوعية - ومنها جمعيات تنمية المجتمع الريفى- لوظائفها، وعلاقتها بالبيئة المحيطة وبالمجتمع ، ومدى ارتباط خصائص ومكونات هذه المنظمات بتحقيق أهدافها. ومن أهم النماذج التفسيرية ما يعرف بنموذج النسق الاجتماعى المفتوح ، والذى يعتبر "تالكوت بارسونز " و "جولدنر " و "كاتز وكان" من أهم مؤسسيه. والنسق الاجتماعى كما يراه بارسونز هو مجموعة من الفاعلين الذين تنشأ بينهم علاقة تفاعـــل اجتماعى فى موقف يتخذ مظهـرا فيزيقيا أو بيئيا ، وأن هؤلاء الفاعلين يدفعهم ويوجههم الميل نحو تحقيق الحد الأقصى من الإشبـــاع . وتتحدد العلاقات بينهم وفقا لنسق من الرموز الثقافية المشتركة. والوحدات الرئيسية للنسق الاجتماعى هى التجمعات والأدوار، ويتحقق التكامل والترابط بين هذه الوحدات من خلال القيم ، أو الأهداف أو التوجهات العامة للسلوك ، ومن خلال المعايير أى القواعد التى تحكم أداء

الدور فى إطار نسق القيمة (محمد ، ١٨٥:٢١٤).

والمنظمة هى نسق اجتماعى بالمعنى السابق يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والأقسام والإدارات، وهذه المنظمة تعد بدورها نسقاً اجتماعياً فرعياً يدخل فى إطار نسق اجتماعى أكبر وأشمل مثل النسق الاجتماعى أو التربوى أو المجتمع نفسه . والقيم السائدة فى المنظمة ، هى التى تمنح أهداف المنظمة طابعا شرعيا ، لأنها هى التى تؤكد إسهام النسق التنظيمى فى تحقيق المتطلبات الوظيفية التى يسعى النسق الأكبر وهو المجتمع إلى تحقيقها . وهذا يفترض بدوره توافر قدر من الانسجام بين قيم التنظيم وقيم المجتمع الذى يوجد فيه حيث يستمد شرعيته من هذا الانسجام . ومن خلال الشرعية التى يحققها التنظيم ، يستطيع أن يضع أهدافه الأساسية فى أولوية تسبق أهداف الأنساق الفرعية المكونة له ، وعليه بعد ذلك أن يحدد مكانته فى المجتمع ، وأن يحدد مواقفه أمام أى منافسة خارجية تهدده . أى أن النسق القيمى فى التنظيم هو الذى يحدد الظروف الداخلية والخارجية التى يواجهها التنظيم ، وهذا ما قصده "بارسونز "حين عرف التنظيم بأنه "نسق اجتماعى منظم أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة"(الحسينى ١٩٧٥: ٧٦). لذا فإن اهتمامنا يجب أن ينصب فى المحل الأول على تحديد قيم المنظمة وأهدافها، ومدى توافقها مع أهداف وقيم المجتمع . مما سبق يتضح أن "بارسونز" يرى أن القيم والمعايير الثقافية هى التى تربط الأفراد بالمنظمة كنسق اجتماعى، وأن القيم والأهداف هى التى تربط بين المنظمة كنسق اجتماعى وبين المجتمع كنسق اجتماعى أكبر، أى أن النسق القيمى هو الذى يؤدى للتكامل بين التنظيمات والمجتمع.

ويذهب بارسونز (Parsons , 1951) إلى أن هناك أربعة متطلبات أو مشكلات وظيفية أساسية ينبغى على كل نسق أن يواجهها إذا أراد البقاء هى :

(١) المواءمة أو التوافق مع البيئة: يتعلق هذا المطلب بمشكلة تدبير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحقيق الأهداف التنظيمية ، أى أن هذا المطلب يشير إلى الأنماط المعيارية المنظمة لعمليات التمويل ، وضمان الحصول على المهارات الضرورية وما يتطلبه التنظيم من موارد .

(٢)تحقيق وإنجاز الأهداف : يتمثل مطلب تحقيق الأهداف فى حشد الموارد التنظيمية من أجل تحقيق أهداف التنظيم ، وهذه الموارد هى التى أمكن تدبيرها بتحقيق مطلب المواءمة . ويتوقف النجاح فى تحقيق الأهداف على مدى ملائمة الوسائل المستخدمة للوصول للأهداف (أى ملائمة

الوسائل للغايات) ، وأيضا اتخاذ القرارات التنظيمية ، وكافة المعايير التى تنظمها ، ومطلب تعبئة الموارد من أجل إنجاز الأهداف والقرارات التى تيسر ذلك ، هو فى الحقيقة مطلب القوة فى التنظيم ، إذ أن القوة عند بارسونز هى القدرة على تعبئة الموارد الخاصة بإنجاز أهداف النسق .

(٣) التكامل لكى تحافظ المنظمة على وجودها لابد أن تحقق درجة معينة من التنسيق والضبط بين مختلف المكونات الداخلية ، أى بين أنساقها الفرعية .

(٤) الكمون : يشير مطلب الكمون إلى مدى ملائمة الظروف السائدة فى الأنساق الفرعية للظروف السائدة فى النسق الأكبر ، وهو يتطلب مطلبين أطلق بارسونز على الأول مطلب تدعيم النمـــط ، ويتعلق بمدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التى يؤديها الفرد فى التنظيم والأدوار التى يقوم بها فى الجماعات الخارجية عن نطاق التنظيم ،كالأسرة مثلا ، وهذا بدوره يفرض ضرورة وجود ميكانيزمات تساعد على خلق انسجام وتواؤم نسبى بين التوقعات التنظيمية والتوقعات التى تحدث خارج نطاق التنظيم. أما المطلب الثانى فهو احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها ، ويتحقق ذلك من خلال ضمان وجود دافعية كافية لدى الفرد لكى يستطيع أداء مهامة التنظيمية .

مما سبق يتضح أن المطلبين الأول والثانى يتعلقان بعلاقة التنظيم بالبيئة وهما أساسيان لبقاء التنظيم وكفاءتة ، أما المطلبان الثالث والرابع فهما يعبران عن الظروف الداخلية للتنظيم ويرتبطان بتحقيق الاستقرار داخل التنظيم. وفى ضوء المتطلبات الوظيفية للتنظيم ، صنف بارسونز المنظمات إلى أربع فئات هى : أ- تنظيمات متجهة إلى الإنتاج الاقتصادى وهى تسهم فى حل مشكلة الموازنة فى المجتمع، ب - تنظيمات متجهة إلى الأهداف السياسية وهى تسهم فى حل مشكلة تحقيق الأهداف، جـ- تنظيمات تكاملية تهتم بتكييف الصراعات داخل المجتمع، د- تنظيمات دعم أو مساندة النمط، وهى تؤدى وظائف ثقافية وتعليمية تدعم المجتمع (أبو على،١٩٧٨ : ٣٠٠ : ٣٠١).

ولقد حلل بارسونز علاقات الاعتماد المتبادل بين أنســاق المجتمع فى ضوء ما أسماه بأنساق التبادل، حيث افترض أن كل نسق له مدخلات (أى ما يمتلكه أو يحصل عليه النسـق من عوامل الإنتاج من البيئـة) ،(ومخرجات ما ينتجـه النسق ويصدره للبيئـة). وافتـرض أن كـل نسق يتبادل مع الأنساق الأخرى، حيث يعطى ما لديه من منتجات ويأخذ فى المقابل عوامـل الإنتاج (Parsons and Shils , 1962)

وقد طور كاتز وكان (Katz and Kahn ,1966) مفهوم المنظمة كنسق اجتماعى مفتوح، وركزا على المماثلة العضوية بين الكائن العضوى والمنظمة ، ومدى العلاقة الاعتمادية والتبادليه بين البيئة والمنظمة كما هى بين الكائن العضوى والبيئة. ويرى كاتز وكان أن جوهر فكرة النسق المفتوح تتمثل فى الميكانيزمات التى تحقق بقاء التنظيمات واستقرارها خلال الزمن والتى ترتبط بثلاثة مكونات هى : أ- تحليل الطاقة والموارد التى تملكها المنظمة ، ولا يعنى بها الطاقة المادية فقط بل والموارد البشرية والدوافع الإنسانية والتى بدونها لا يستطيع أى نسق اجتماعى أن يقوم بوظائفة ، ب- تحليل الأنشطة النمطية التى يؤديها الأفراد داخل المنظمة، حيث لا يستطيع أى نسق أن يقوم بوظائفه بدون هذه العمليات والأنشطة ، وتتميز هذه الأنشطة بما يحدث بينها من تكامل وترابط لتحقيق نتاج مشترك كما أنها تتسم بالاستمرار والاستقرار ، جـ - تحليل العلاقة بين الموارد والطاقة الإنتاجية، حيث إن تفسير الدوام فى الأنشطه يحتاج إلى فحص كيفية استغلال الموارد والطاقة وتحويلها إلى منتجات، ويتطلب ذلك التركيز على العلاقة المتبادلة بين البناءات الفرعية وأثرها فى السلوك المنظمى وليس دراسة الأهداف بحد ذاتها . وأهم ما يميز المنظمة كنسق مفتوح هو الاعتمادية الكاملة لهذه المنظمة على البيئة فهى تقوم على الاحتياجات البيئية وتتأثر بالبيئة فى عملياتها وأنشطتها ، وكذلك فإن منتجاتها توجه للبيئة وتقييمها يأتى من هذه البيئة .

ويمكن فى ضوء المعطيات النظرية السابقة تفسير كيفية عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفى كأجهزة أو أنساق مفتوحة، حيث إنها منظمات تنشأ وتسعى لإشباع حاجة معينة لأفراد المجتمع أو تحقيق هدف معين ، يعتبر جزءا من الأهداف العامة للمجتمع ، وتلتزم المنظمة فى تكوينها بالخطوط العامة التى يحددها المجتمع ، أى أنها تلتزم بالأفكار والقيم والمعايير والأهداف والقوانين التى يضعها المجتمع سواءً فى وضعها لأهدافها أو تحديدها لبنائها أو لعملياتها أو أنشطتها ، وتحتاج جمعيات تنمية المجتمع الريفى إلى موارد تستمدها من البيئة ، سواء كانت موارد بشرية أو مادية، وتحاول المنظمة القيام بأنشطة وعمليات لتحويل هذه الموارد إلى منتجات وخدمات تحقق من خلالها أهدافها ، وهى إلى جانب تحقيقها لمنتجاتها وخدماتها تسعى إلى أن تتكيف مع البيئة وأن تقيم أنشطة تدعيمية وتكاملية مع المنظمات الأخرى بالمجتمع سواء كانت حكومية أو غير حكومية . وتتأثر المنظمة فى تحقيقها لأهدافها بمجموعة من العوامل البيئية (الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية)، وعوامل بنائية (تركيب المنظمة وكيانها ومراكزها) . وعندما تستطيع المنظمة إنتاج

خدماتها أو منتجاتها فإنها توجهها مباشرة إلى البيئة حتى تسد العجز فى هذه الخدمات أو السلع وتستمر هذه العملية بشكل دائرى .

مما سبق يتضح أن مدخل النسق الاجتماعى المفتوح يفترض أن قيام جمعيات تنمية المجتمع الريفى بالأنشطة والخدمات التى تستهدف تحقيق أهدافها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، موضحة فى شكل (١) ، وهى : أ- عوامل خاصة بالبيئة المستهدفة للمنظمة، ومنها المستوى التنموى للمجتمع المحلى وخصائص وعدد السكان المستهدفين بأنشطتها وعلاقة الجمعية بالاتحاد الإقليمى والنوعى ، وعلاقتها بالجهات الإشرافية ، وبالمنظمات الحكومية المحلية ، وبالمنظمات الأهلية الشريكة فى العمل التنموى ودرجة تعضيد المجتمع لأنشطة الجمعية وعلاقة القيادات المحلية بها . ب- عوامل خاصة بالبيئة العامة ، ومنها القوانين وتقييدها أو تدعيمها للجمعية ، وحجم الإعانة الحكومية لها . جـ - عوامل خاصة بالمنظمة وبنيانها وأهدافها ، ومنها عمر الجمعية وخبرة رئيسها بالعمل الأهلى وعدد الموظفين الحكوميين بها ودرجة ملائمة المقر لأنشطتها، ودرجة كفاية الموارد لهذه الأنشطة ومستوى تدريب أعضاء الجمعية .

وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات الميدانية التى أجريت على جمعيات تنمية المجتمع بالريف المصرى أن الدور التنموى الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع الريفى هو دور محدود ويشوبه العديد من أوجه القصور (قنديل ، ١٩٩٦ ، الزغبى وأبو طاحون ، ١٩٩٥ ، جامع، وآخرون ١٩٨٧). وأشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى المشاركة التطوعية بجمعية تنمية المجتمع الريفى وبين درجة تحقيق الجمعية لأهدافها (الزغبى وأبو طاحون، ١٩٩٥) الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بمطروح ، ١٩٨٢). وتوصلت دراسات أخرى إلى أن كفاية الموارد المتاحة للجمعية ودرجة ثقة السكان فى قياداتها ومستوى تدريب أعضاء الجمعية ومستوى دعم الحكومة لها تسهم إسهاما جوهريا فى درجة تحقيق أهدافها (الزغبى وأبو طاحون ،١٩٩٥ ، قنديل ، ١٩٩٨). وأخيرا فإن بعض الدراسات قد أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين درجة تحقيق جمعية تنمية المجتمع لأهدافها وبين درجة تعاون الجمعية مع المنظمات المحلية الأخرى (الحمزاوى ، ١٩٩٢، جامع وآخرون ، ١٩٨٧، أحمد ،١٩٨٠) .

ومن بين أنواع المعوقات التى تشير الدراسات إلى أنها تعترض قيام جمعيات تنمية المجتمع

بتحقيق أهدافها ما يلى : أ- معوقات ترجع إلى بنيان جمعيات تنمية المجتمع ، ب- معوقات ترجع إلى الأهداف التى تسعى الجمعيات إلى تحقيقها ، جـ- معوقات ترجع إلى عمليات التنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، د- معوقات ترجع إلى اللوائح والقوانين التى تعمل فى ظلها الجمعيات ، هـ- معوقات ترجع إلى المجتمع المحيط بالمنظمات غير الحكومية، و- معوقات ترجع إلى نقص التمويل والتدريب (عبد اللطيف ، ١٩٩٨، قنديل ، ١٩٩٦، الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة المنوفية ، ١٩٩٦).

فروض الدراسة :

فى ضوء الإطار النظرى والمرجعى السابق، وفى إطار تحقيق الهدف الثالث من أهداف هذه الدراسة ، تم صياغة الفروض البحثية التالية :

(١) لا توجد علاقات معنوية بين كل متغير تابع من المتغيرات التابعة الثلاثة فى هذه الدراسة على حدة وهى : قدرة جمعيات تنمية المجتمع الريفى على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها وقدرتها على القيام بالأنشطة الادارية والفنية اللازمة لأداء وظائفها ومستوى مساهمة هذه الجمعيات فى التنمية الريفية ،وكل من المتغيرات الآتية : عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية ودرجة مشاركة القيادات المحلية فى أنشطتها ودرجة تعاون الجمعية مع المنظمات التطوعية الأخرى ودرجة ملائمة المقر للأنشطة ودرجة كفاية الموارد ، ومستوى تدريب أعضاء الجمعية . بينما توجد علاقات سلبية بين كل متغير تابع من المتغيرات الثلاثة فى هذه الدراسة على حدة ومتغير درجة تدخل الجهات الإشرافية فى عمل الجمعية .

(٢) لا توجد علاقة معنوية بين قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء وظائفها .

(٣) لا توجد علاقات معنوية بين كل من قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء وظائفها من ناحية ، ومستوى مساهمتها فى التنمية الريفية من ناحية أخرى .

شكل (١) العوامل المؤثرة على تحقيق جمعية تنمية المجتمع كمنظمة لأهدافها فى ضوء مدخل النسق الاجتماعى المفتوح

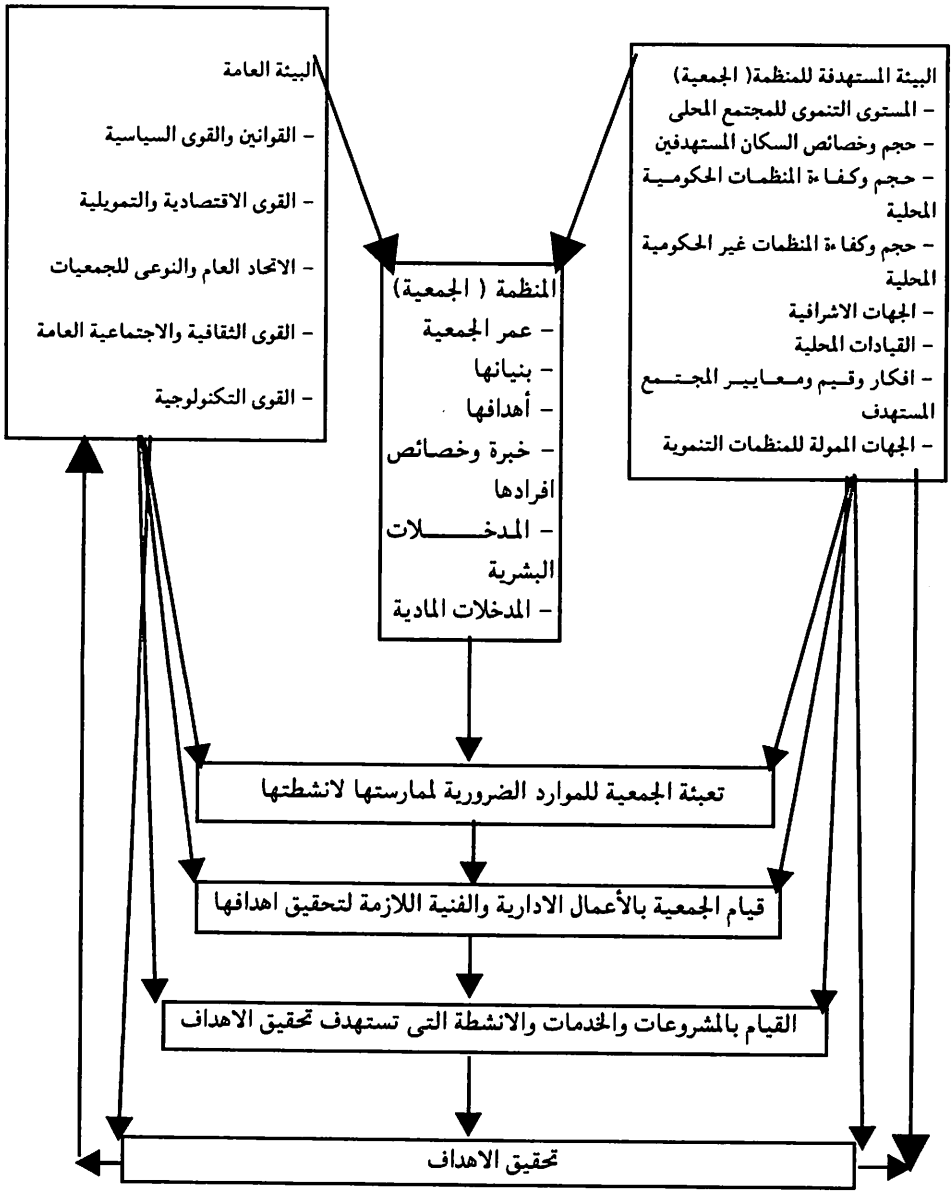

الأســـلوب البحثـى

منطقة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة فى مركزى شبين الكوم وأشمون بمحافظة المنوفية ، وقد اختير مركز شبين الكوم باعتباره الأعلى فى المستوى التنموى بين مراكز محافظة المنوفيـــة ، ومركز أشمون باعتباره الأقل فى المستـوى التنمـــوى فى ضوء بعض المؤشـــرات الإحصـائيـة المستمده من تعداد ١٩٨٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٨، ١٩٩٠) ، وهى : نسبة المساكن الممـدة بالمياه النقية ، ونسبة المساكن الممدة بالكهرباء ، ومتوسط حجم الأسرة ، ونسبة العاملين بالزراعة ونسبة المتعطلين من إجمالى القوة البشريـــة (عبد اللطيف ، ١٩٨٧). وقد اختيـــر مركزا شبين الكوم وأشمون ليعكسا التباين فى المستوى التنموى لمراكز المحافظـــة ، وذلك لما قـــد يكون للمستـــوى التنمـــوى من تأثير على النشاط التطوعى والأهلى وغير الحكومى للسكان ، حيث تشـير بعـض الدراسات إلى وجود علاقات تبادليـــة بيـــن حجـم النشـــاط الأهلى التطوعى والمســـتوى التنموى للمجتمع (Sandars , 1970 ; Kaufman , 1979).

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من ٣٣ جمعية تنمية مجتمع محلى ريفى (منها ١٦ جمعية من مركز شبين الكوم و ١٧ جمعية من مركز أشمون) تم اختيارها بطريقة عشوائية ، وتشكل ٥٠٪ من جملة جمعيات تنمية المجتمع الريفى بالمركزين البالغ اجمالى عددها ٦٦ جمعية. وقد أجريت مقابلات شخصية مع رؤساء وأعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى بالعينة تم خلالها استيفاء بيانات صحيفة استبيان أعدت لأغراض الدراسة . كما تم استخدام أسلوب الملاحظة للتعرف على خصائص ومستوى نجاح المشروعات والخدمات التى تقدمها جمعيات التنمية بالعينة ، وكذلك تم مراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بكافة الجمعيات بالعينة .

قياس متغيرات الدراسة :

أولا : المتغير التابع : المتغير التابع فى هذه الدراسة هو مستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى : ويقصد بها مدى قدرة الجمعية على تعبئة الموارد والقيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لقيام الجمعية بأنشطتها من أجل تحقيق أهدافها . وسوف يتم قياس فاعلية المنظمة بثلاث

طرق مختلفة كالتالى :

(١) قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها : يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لسبعة بنود هى : أ- عدد الأعضاء المتطوعين بالمنظمة (عدد مطلق) ،ب - مساحة مبنى المنظمة (بالمتر المربع) ، جـ- نسبة الإناث من جملة أعضاء الجمعية (نسبة مئوية) ، د- حجم الميزانية السنوية (بالجنيه)، هـ - عدد مصادر الميزانية ، و- نسبة الجهود الذاتية بالميزانية (٪ من إجمالى الميزانية) ، ز- نسبة كفاية الميزانية لأنشطة الجمعية(٪ الميزانية الفعلية من الميزانية المطلوبة) . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٧٧, ٠ .

(٢) قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء أنشطتها : ويتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لخمسة بنود هى : أ- النسبة المئوية لحضور الأعضاء اجتماعات الجمعية العمومية، ب- طريقة اختيار مجلس الادارة (انتخاب = ٣ ، تزكية = ٢ ، تعيين = ١) ، جـ- النسبة المئوية للأعضاء الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة من إجمالى أعضاء مجلس الإدارة، د- عدد ساعات اجتماع مجلس الإدارة سنويا ، هـ- عدد اللجان بالجمعية . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٧٥, ٠ .

(٣) مستوى مساهمة الجمعية فى التنمية الريفية : ويتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التائية لثلاثة متغيرات فرعية هى : أ- عدد الأنشطة الخدمية التى قامت بها الجمعية ، ب- عدد المستفيدين من الأنشطة الخدمية ، جـ- درجة نجاح المنظمة فى إقامة مشروعات البنية الأساسية والإنتاجية ، وقد قيس ذلك من خلال حاصل ضرب عدد المشروعات التى قامت بها الجمعية فى مستوى نجاح كل مشروع مقاسا بأربع فئات للنجاح وهى : كبيرة = ٤ درجات ، متوسطة = ٣ درجات ، قليله = درجتين ، معدومة = درجة واحدة ، وذلك استنادا إلى تقييم رؤساء المنظمات. وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٨٤, ٠ .

ثانيا : المتغيرات المستقلة :

عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية : تم التعبير عنه بعدد السكان فى القرى التى تخدمها الجمعية .

(١) درجة مشاركة القيادات فى أنشطة الجمعية : وعبر عنه بحاصل ضرب عدد الاجتماعات

السنوية للجمعية مع القيادات المحلية فى متوسط عدد القيادات التى تحضر كل اجتماع .

(٢) درجة التعاون مع الجهات الحكومية : تم التعبير عنه بحاصل ضرب كل نشاط قامت به الجمعية مع أى منظمة حكومية فى مستوى تعاون هذه الجهة والذى أعطى الدرجات (ضعيف = ١ . متوسط =٢ ، كبير =٣) .

(٣) درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية : وعبر عنه بعدد المنظمات غير الحكومية التى سبق للجمعية التعاون معها كعدد مطلق .

(٤) درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية : تم قياس هذا المتغير بمجموع الدرجات التى حصلت عليها الجمعية عن طريق إجابة رؤسائها على أربعة أسئلة هى : أ- مدى مناسبة المبنى لأداء الوظائف، ب- مدى مناسبة موقع الجمعية ، جـ- مدى مناسبة التسهيلات الموجودة بالمبنى، د- مدى مناسبة مساحة المقر لحجم العمل . وقد أخذت الإجابات الدرجات التالية : مناسب = ٣ درجات ، مناسب إلى حد ما = درجتين ، غير مناسب = درجة واحدة .

(٥) درجة تدخل الجهات الإشرافية فى عمل المنظمة : تم قياس هذا المتغير عن طريق تقدير رئيس الجمعية لوجود عشر مشاكل فى جمعيته ، وهى : أ- "بعض القرارات والقوانين المتخذة على مستوى الوزارة تعوق عمل الجمعية" ، ب- صعوبة اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى المستويات الإشرافية الأعلى "، جـ- "تدخل الشئون الاجتماعية فى أمور فنية يعوق عمل مجلس إدارة الجمعية، د- "مجلس الإدارة لا يفوض فى اتخاذ قرارات لصالح القرية "، هـ- "صعوبة الاتصال بالجهات الإشرافية الأعلى " ،و- "اللوائح الداخلية لا تناسب سير العمل " ، ز- " تعدد الجهات الإشرافية"، ح-"انعدام الحرية فى التصرف فى الأمور المالية وجمع التبرعات إلا بالرجوع للجهات الإشرافية "، ط- "عدم تفهم كثير من العاملين بالشئون الاجتماعية لفلسفة العمل الأهلى"، ى- "عدم الحرية فى التصرف فى الميزانية والنقل من بند لآخر " . وقد أخذت الإجابات على هذه العبارات الدرجات التالية : لا توجد = درجة واحدة ، توجد إلى حد ما = درجتين ، توجد = ٣ درجات ، ثم تجمع الدرجات التى تحصل عليها المنظمة من العبارات العشر .

(٦) مستوى تدريب أعضاء الجمعية : تم قياس هذا المتغير بنفس الطريقة المستخدمة فى قياس المتغير السابق وباستخدام سؤالين عن : " مدى وجود نقص فى إعداد وتدريب أعضاء

الجمعية"،" ومدى وجود نقص فى الأعضاء المدربين على القيام بإعداد دراسات الجدوى اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة" . وأعطيت الإجابة على هذه الأسئلة الدرجات التالية : يوجد نقص = درجة واحدة ، يوجد نقص إلى حد ما = درجتين ، لا يوجد نقص = ٣ درجات.

(٧)درجة كفاية موارد الجمعية : تم قياس هذا المتغير من خلال إجابة رئيس المنظمة على ثلاثة أسئلة هى : أ- مدى كفاية موارد الجمعية لأنشطتها ، ب- مدى كفاية الإعانة الحكومية ، جـ - مدى كفاية موارد الجمعية للمنطقة التى تخدمها . وقد أخذت الإجابات على هذه الأسئلة الدرجات التالية: كافية = ٣ درجات، كافية إلى حد ما = درجتين ، غير كافية = درجة واحدة ، ثم جمعت قيم الإجابات على الأسئلة الثلاثة .

(٨) أساليب التحليل الإحصائى :

أستخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية مختلفة لتحقيق أهداف الدراسة شملت النسب المئوية ومعامل ألفا لقياس درجات ثبات المقاييس المركبة، ومعامل الأرتباط البسيط(r) لبيان قوة وإتجاه العلاقات الاقترانية ,كما استخدم أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لبيان تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع التحكم إحصائيا فى تأثير باقى المتغيرات .

النتائـــــج

فيما يلى عرضا لأهم نتائج الدراسة مرتبة وفقا لأهداف الدراسة :

أولا : الوضع الراهن لجمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى :

(١) مدى استمرارية جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى العمل : بتوزيع الجمعيات بالعينة وفقا لاستمرارها أو توقفها عن العمل، تشير البيانات الواردة فى جدول (١) إلى توقف حوالى ٦٪ من هذه الجمعيات عن العمل . وتشير البيانات إلى أن أسباب التوقف كانت إما لوجود مشاكل بين مجلس إدارتها والقيادات السياسية بالقرية ، أو لعدم وجود قيادات لهذه الجمعية بعد نجاح أعضاء مجلس إدارتها فى انتخابات المحليات .

(٢) نوع وعدد وحجم القرى التى تخدمها جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى : تشير البيانات الواردة فى جدول (١) إلى أن حوالى ٣٢٪ من الجمعيات بالعينة توجد فى قرى رئيسية،

جدول (١) التوزيع العددى والنسبى لجمعيات تنمية المجتمع الريفى وفقا لبعض الخصائص

خصائص الجمعيات	عدد	٪	خصائص الجمعيات	عدد	٪
استمرارية عمل الجمعية			**طريقة اختيار مجلس الادارة**		
مستمرة	٣١	٩٣,٩	الانتخاب	٩	٢٩,٠
متوقفة	٢	٦,١	التزكية	٢٢	٧١,٠
نوع القرية التى تخدمها الجمعية			**وجود لجان بالجمعية**		
رئيسية	١٠	٣٢,٣	توجد	١٩	٦١,٣
تابعة	٢١	٦٧,٧	لاتوجد	١٢	٣٨,٧
عدد القرى التى تخدمها الجمعية			**وجود موظفين حكوميين**		
قرية واحدة	٢٤	٧٧,٤	يوجد	٢٣	٧٤,٢
اكثر من قرية	٧	٢٢,٦	لا يوجد	٨	٢٥,٨
عدد السكان المستهدفين بالخدمة			**حصول الجمعية على إعانة حكومية**		
٥٠٠٠ نسمة فأقل	٧	٢٢,٦	حصلت على إعانة	١٨	٥٨,١
٥٠٠١-١٠٠٠٠	٩	٢٩,٠	لم تحصل على إعانة	١٣	٤١,٩
١٠٠٠١-٢٠٠٠٠	٨	٢٥,٨	**حجم ميزانية الجمعية**		
اكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة	٧	٢٢,٦	اقل من ١٠٠٠ جنيه	٧	٢٢,٦
تاريخ تأسيس الجمعية			١٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه	٦	١٩,٣
١٩٦٦-١٩٧٧	١٥	٤٨,٤	٣٠٠١-١٠٠٠٠ جنيه	٨	٢٥,٨
١٩٧٨-١٩٨٩	١٦	٥١,٦	١٠٠٠١ فأكثر	١٠	٣٢,٣
١٩٩٠-١٩٩٨	صفر	صفر	**مصادر تمويل الجمعية**		
عدد اعضاء الجمعية			تمويل ذاتى فقط	١٣	٤١,٩
١٠٠ عضو فأقل	٢٢	٧١,٠	تمويل ذاتى وحكومى معا	١٥	٤٨,٤
١٠١-٢٠٠ عضو	٦	١٩,٤	تمويل ذاتى وحكومى ومن جهات دولية	٣	٩,٧
٢٠١ عضو فأكثر	٣	٩,٦	**درجة كفاية الميزانية للجمعية**		
نسبة مشاركة الاناث فى عضوية الجمعية			كافية	٥	١٦,١
صفر	١٨	٥٨,١	كافية الى حد ما	٧	٢٢,٦
١-١٠٪	٢	٦,٤	غير كافية	١٩	٦١,٣
١١-٢٥٪	٦	١٩,٤	**مستوى التعاون مع المنظمات الحكومية**		
٢٦-٥٠٪	٥	١٦,١	عديمة التعاون	٦	١٩,٤
أكثر من ٥٠٪	صفر	صفر	تعاونت مع منظمة حكومية واحدة	٣	٩,٧
نسبة حضور الجمعية العمومية للجمعية			تعاونت مع منظمتين أو ثلاث منظمات حكومية	١٧	٥٤,٨
٢٥-٥٠٪	٨	٢٥,٨	تعاونت مع أربع منظمات حكومية فأكثر	٥	١٦,١
٥١-٧٥٪	١٢	٣٨,٧	**مستوى التعاون مع المنظمات التطوعية الاخرى**		
٧٦٪ فأكثر	١١	٣٥,٣	عديمة التعاون	٢٠	٦٤,٥
			تعاونت	١١	٣٥,٥

تابع جدول (١) التوزيع العددى والنسبى لجمعيات تنمية المجتمع الريفى وفقا لبعض الخصائص

خصائص الجمعيات	عدد	٪
نوعية الانشطة الخدمية التى تقدمها		
دار حضانة	٢٤	٨٠,٠
مشغل فتيات	٢٥	٨٣,٠
تحفيظ قرآن	٧	٢٣,٣
كفالة يتيم	١	٣,٣
فصول محو الامية	٥	١٦,٧
فصول تقوية التلاميذ	٤	١٣,٣
تدريب نسائى	٦	٢٠,٠
تدريب مهنى	٥	١٦,٧
مكتبة الطفل	١	٣,٣
اسر منتجة	٢	٦,٧
نوعية المشروعات التى قامت بها الجمعيات		
بناء مدارس ومعاهد ازهرية	١٠	٤٧,٦
بناء مساجد	٥	٢٣,٨
بناء مستوصفات طبية	٤	١٩,٠
مصانع انتاجية	٤	١٩,٠
انشاء مركز شباب أو وحدة صحية أو مضيفة	٣	١٤,٤
انشاء كوبرى ملاحى	٢	٩,٥
محطة سكة حديد	١	٤,٨
سنترال	١	٤,٨
تشجير القرية وتنظيفها	١	٤,٨
المشاكل التى تواجهها الجمعيات		
١- عدم كفاية موارد الجمعية	٢٧	٨٧,١
٢- انخفاض دعم الاهالى للجمعية ونقص وعيهم بطبيعة عملها	٢٥	٨٠,٦
٣- تقييد حرية الجمعيات والتعقيدات الادارية	١١	٣٥,٥
٤- ضعف التنسيق بين الهيئات الاهلية والحكومية	١١	٣٥,٥
٥- نقص الاعداد والتدريب لاعضاء الجمعية	١٢	٣٨,٧
٦- عدم ملائمة المقر لانشطة الجمعية	٨	٢٥,٨
٧- تدخل الشئون الاجتماعية فى عمل الجمعية	٦	١٩,٣
٨- عدم امكانية الجمع بين عضوية المجالس المحلية ومجلس ادارة الجمعية	٦	١٩,٣
٩- عدم وجود اجهزة بالشئون قادرة على الارشاد والتوجية	٤	١٢,٩
١٠- تعدد الجهات الاشرافية	٩	٢٩,٠

المصدر : بيانات تم تجميعها لأغراض الدراسة من ٣٣ جمعية تنمية مجتمع محلى ريفى بريف محافظة المنوفية

بينمـا قرابة ٦٨٪ من هذه الجمعيات توجد فى قرى تابعة ، وأن حوالى ٧٧٪ منها توجه خدماتها لقرية واحدة ، بينما توجه قرابة ٢٣٪ منها خدماتها لأكثر من قرية ، وأن نحو ٢٣٪ من الجمعيات تستهدف خدمة سكان يقل عددهم عن خمسة آلاف نسمة، وتستهدف نحو ٢٩٪ منها خدمة سكان يتراوح عددهم بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة ، وتستهدف نحو قرابة ٢٦٪ منها خدمة سكان يتراوح عددهم بين ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠ نسمة ، و٢٣٪ منها خدمة سكان يزيد عددهم عن ٢٠ ألفا.

(٣) طول فترة عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفى : فيما يتعلق بطول فترة عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفى بالعينة، يتبين من جدول (١) أن حوالى ٤٨٪ من هذه الجمعيات تأسست خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى١٩٧٧، ونحو٥٢٪ تأسست خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٩ ، فى حين لم تتأسس أى جمعية خلال التسعينات . ومن الجدير بالذكر أن هناك جمعيات قد تأسست فى الفترة السابقة على سنة ١٩٦٦ ولكن صدور القانون ٣٢لسنة ١٩٦٤ قد حل جميع هذه الجمعيات وأعاد إشهارها مرة أخرى وفقا للقانون ، وهذا ما جعل تاريخ تأسيس الجمعيات بعينة الدراسة يبدأ فيما بعد عام ١٩٦٤ .

(٤) المشاركة التطوعية فى جمعيات تنمية المجتمع الريفى : يتبين من جدول (١) أن ٧١٪ من الجمعيات يقل عدد أعضائها عن مائة متطوع ، وحوالى ١٩٪ يتراوح عدد أعضائها ما بين ١٠١ و ٢٠٠ متطوع، ونحو ١٠٪ فقط من هذه الجمعيات يزيد عدد المتطوعين بها عن مائتى متطوع . أى أن قرابة ٩٠٪ من الجمعيات بالعينة يقل عدد أعضائها عن ٢٠٠ متطوع، وإذا ما أخذ فى الاعتبار أن حوالى ٧٥٪ من هذه الجمعيات توجه خدماتها لقرى يزيد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ، فإن ذلك يشير إلى انخفاض مستوى المشاركة التطوعية فى هذه بالريف المصرى .

وفيما يتعلق بنسبة مشاركة الإناث فى عضوية الجمعيات ، يتبين من جدول (١) أن حوالى ٥٨٪ من الجمعيات لا تشارك الإناث فيها، وحوالى ٦٪ منها تشارك بنسبة تتراوح بين ١- ١٠ ٪ من إجمالى الأعضاء ، وحوالى ١٩٪ من الجمعيات تتراوح نسبة مشاركة الإناث بها بين ١١ - ٢٥٪ من إجمالى الأعضاء ، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التى تقع نسبة مشاركة الإناث بها من ٢٦ - ٥٠ ٪ حوالى ١٦٪ ، فى حين لا توجد أى جمعية بالعينة تزيد نسبة مشاركة الإناث بها عن ٥٠٪ من اجمالى الأعضاء . مما يشير إلى انخفاض واضح لمشاركة المرأة الريفية فى عضوية هذه الجمعيات.

(٥) البنيان التنظيمى لجمعيات تنمية المجتمع الريفى : فيما يتعلق بالجمعية العمومية تبين أن جميع الجمعيات تعقد اجتماعا واحداً فى السنة، وأن قرابة ٢٦٪ من هذه الجمعيات تبلغ نسبة حضور الأعضاء اجتماع جمعياتها العمومية أقل من ٥٠٪ ، وأن نحو ٣٩٪ تتراوح النسبة من ٥١-٧٥ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التى تزيد نسبة حضور جمعياتها العمومية عن ٧٥٪ حوالى ٣٥٪ من إجمالى الجمعيات . أى أن ربع الجمعيات بالعينة تقل نسبة حضور اجتماع الجمعية العمومية بها عن نصف عدد الأعضاء .

أما بخصوص طريقة اختيار مجلس إدارة جمعيات تنمية المجتمع الريفى بالعينة ،فإن جدول (١) يشير إلى أن حوالى ٢٩٪ منها قد تم اختياره بالانتخاب ، فى حين تم اختيار حوالى ٧١٪ منها بالتزكية . مما يشير إلى انخفاض مستوى المشاركة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة فى نحو ثلاثة أرباع الجمعيات بالعينة .

وفيما يتعلق بوجود لجان داخل جمعيات تنمية المجتمع الريفى ، فإن جدول (١) يشير إلى أن قرابة ٣٩٪ من الجمعيات لا توجد بها لجان ، أى أن قرابة خمسى الجمعيات بالعينة لا يوجد بها نظام اللجان .

وتوضح البيانات الواردة فى جدول (١) أن حوالى ٧٤ ٪ فقط من الجمعيات بالعينة يوجد بها موظفون يتقاضون أجرا مقابل العمل فى الجمعية .

(٦) مصادر تمويل وميزانيات جمعيات تنمية المجتمع الريفى : بتوزيع جمعيات تنمية المجتمع الريفى بالعينة وفقا لحجم ميزانيتها فى عام ١٩٩٧ ، يتبين من جدول (١) أن قرابة ٢٣٪ من الجمعيات يقل حجم ميزانيتها السنوى عن ألف جنيه، وحوالى ١٩٪ تتراوح ميزانيتها السنويه بين ألف وثلاثة الاف جنيه ، ونحو ٢٦٪ تقع ميزانيتها بين أكثر من ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه، فى حين تبلغ نسبة الجمعيات التى تزيد ميزانيتها السنوية عن عشرة آلاف جنيه حوالى ٣٢٪ من إجمالى هذه الجمعيات . أى أن أكثر من خمسى الجمعيات بالعينة تقل ميزانيتها عن ثلاثة آلاف جنيه سنويا .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل ، يتبين من جدول (١) أن قرابة ٤٢٪ من الجمعيات تعتمد على التمويل الذاتى فقط (تبرعات أو دخل من أنشطة الجمعية) ، وحوالى ٤٨٪ تعتمد عل التمويل

الذاتى بالإضافة لإعانات حكومية ، بينما تعتمد قرابة ١٠٪ من الجمعيات بالعينة على التمويل الذاتى والحكومى والمنح من بعض الجهات الدولية .

وبتوزيع الجمعيات بالعينة وفقا لمدى تلقيها إعانات حكومية يتبين من جدول (١) أن ٥٩ ٪ من الجمعيات بالعينة تلقت إعانات من الشئون الاجتماعية ، بينما لم تتلق ٤٢٪ من هذه الجمعيات أى إعانات من الشئون الاجتماعية .

وفيما يتعلق بمدى كفاية ميزانيات الجمعيات ، يتبين من جدول (١) أن حوالى ١٦٪ منها ترى أن ميزانيتها كافية تماما ، وأن قرابة ٢٣ ٪ ترى أن ميزانيتها غير كافية إلى حد ما، فى حين أن ٦١ ٪ من الجمعيات ترى أن ميزانيتها غير كافية . أى أن ثلاثة أخماس الجمعيات بالعينة ترى أن ميزانيتها غير كافية للقيام بأنشطتها .

(٧) مستوى التعاون مع المنظمات الحكومية والتطوعية : بتوزيع هذه الجمعيات وفقا لمستوى تعاونها مع المنظمات الحكومية يتبين من جدول (١) أن حوالى ١٩ ٪ منها لم تتعاون مطلقا مع أى منظمة حكومية ، وقرابة ١٠ ٪ تعاونت مع منظمة حكومية واحدة ، ونحو ٥٥ ٪ تعاونت مع أثنتين أو ثلاث منظمات حكومية ، فى حين تعاونت حوالى ١٦٪ من إجمالى جمعيات العينة مع أربع منظمات حكومية فأكثر .

أما فيما يتعلق بمستوى تعاون الجمعيات مع المنظمات التطوعية الأخرى ، فيتبين من جدول (١) أن ٦٥٪ من الجمعيات لم تتعاون مع أى منظمات تطوعية ، بينما تعاونت ٣٥ ٪ من هذه الجمعيات مع منظمات تطوعية أخرى . أى أن مستوى التعاون بين الجمعيات والمنظمات الحكومية أعلى من مستوى تعاونها مع المنظمات التطوعية .

(٨) الأنشطة والخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات : تتمثل أنشطة الجمعيات فى الأنشطة الخدمية المباشرة للمستهدفين بها ، والقيام بمشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية . وبتوزيع الجمعيات بالعينة وفقا لأنواع الأنشطة التى تقوم بها ، يتبين من جدول (١) أن نحو ٣٢ ٪ من هذه الجمعيات تقوم بأنشطة خدمية فقط ، وأن نحو ٣٪ تقوم بإنشاء مشروعات إنتاجية وبنية أساسية فقط ، بينما تقوم قرابة ٦٥٪ من الجمعيات بأنشطة خدمية ومشروعات بنية أساسية وإنتاجية فى نفس الوقت ، أى أن الأنشطة الخدمية تمثل النشاط الرئيسى للجمعيات ، حيث تقوم

بتقديمها أكثر من ٩٥ ٪ منها فى منطقة الدراسة سواء منفصلة أو بجانب مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية .

وبتوزيع الجمعيات التى تقدم أنشطة خدمية وفقا لنوع النشاط الخدمى الذى قدمته يتبين من جدول (١) أن أهم هذه الخدمات هى مشاغل الفتيات حيث قامت بها قرابة ٨٣٪ من الجمعيات التى تقدم خدمات ، تليها دور الحضانة (قرابة ٨٠٪) ، ثم خدمة تحفيظ القرأن الكريم (نحو ٢٣٪) ، ثم الأندية النسائية (نحو ٢٠٪) ، ثم فصول محو الأمية (نحو ١٧٪)، والتدريب المهنى (نحو ١٧٪) وفصول تقوية التلاميذ (نحو ١٣ ٪) ، والأسر المنتجة (قرابة ٧٪) ، وكفالة اليتيم (نحو ٣ ٪) ، وأخيرا مكتبة الطفل (حوالى ٣ ٪) . ويلاحظ أن بعض هذه الخدمات تعد ضرورية لممارسة أنشطة إنتاجية مثل الخدمات المقدمة للأسر المنتجة ومشاغل الفتيات والتدريب المهنى .

وفيما يتعلق بنوعية المشروعات التى قامت بها الجمعيات التى قامت بمشروعات بنية أساسية ومشروعات إنتاجية ، يتبين من جدول (١) أن أهم المشروعات هى : بناء مدارس ومعاهد أزهرية حيث قامت بها ٤٨ ٪ من إجمالى الجمعيات التى قامت بتأسيس مشروعات ، يليها بناء المساجد (٢٤ ٪) ، ثم بناء مستوصفات طبية (١٩ ٪) ثم بناء مصانع انتاجية (١٩٪)،ثم بناء مركز شباب أو وحدة صحية أو مضيفة (١٤ ٪) ، ثم إنشاء كوبرى ملاحى (١٠ ٪) ، يليها إنشاء محطة سكة حديد (٥ ٪) ، وسنترال (٥ ٪) ، وتشجير القرية وتنظيفها (٥ ٪) .

مما سبق يتضح أن جميع الأنشطة الخدمية ومشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية التى قامت بها الجمعيات ترتبط ارتباطا كبيرا بأهداف التنمية الريفية ، حيث تستهدف هذه المشروعات والخدمات إقامة البنية الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية ، وزيادة فرص التعليم وتحسين أداء عملية التنشئة الاجتماعية ، والارتقاء بالمستويات الصحية والمعيشية للسكان الريفيين، كما استهدفت زيادة الإنتاج الزراعى والحفاظ على البيئة الريفية .

(٩) المشاكل والمعوقات التى تواجهها جمعيات تنمية المجتمع الريفى : يوضح جدول (١) المشاكل والمعوقات التى تعترض هذه الجمعيات من وجهة نظر رؤساء مجالس إدارتها ، حيث يتبين أن أهم هذه المشاكل مرتبة تنازليا حسب أهميتها النسبية هى : مشكلة عدم كفاية موارد الجمعية (ذكرها حوالى ٨٧ ٪ من رؤساء مجالس إدارات الجمعيات) ، انخفاض دعم الأهالى للجمعية ونقص

وعيهم بطبيعة عملها (٨١ ٪) ، نقص الإعداد والتدريب لأعضاء الجمعية (٣٩ ٪) ، تقييد حرية الجمعيات والتعقيدات الإدارية (٣٦ ٪) ، وضعف التنسيق بين الهيئات الأهلية والحكومية (٣٦ ٪) ، تعدد الجهات الإشرافية (٢٩ ٪) ، عدم ملائمة المقر لأنشطة الجمعية (٢٦ ٪) ، تدخل الشئون الإجتماعية فى عمل الجمعية (١٩ ٪) ، عدم إمكانية الجمع بين عضوية المجالس المحلية ومجالس إدارة الجمعيات الأهلية (بنسبة ١٩ ٪)، عدم وجود أجهزة بالشئون قادرة على الإرشاد والتوجيه (بنسبة ١٣ ٪) . أى أن أهم المشاكل التى تواجه الجمعيات هى مشاكل متعلقة بقصور الموارد المالية ، ومشاكل خاصة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظم لعمل الجمعيات الأهلية ، ومشاكل تتعلق بطبيعة المجتمع المحلى وعدم دعمه للجمعية ، ومشاكل خاصة بنقص تدريب أعضاء الجمعية .

ثانيا : مستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى :

تم قياس فاعلية جمعيات تنمية المجتمع من خلال قياس ثلاثة محاور هى : قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء خدماتها ومستوى مساهمتها فى التنمية الريفية . وفيما يلى عرضا موجزا للنتائج الخاصة بكل محور من محاور الفاعلية :

(١) قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها : تراوح المدى الفعلى للمقياس المركب لقدرة جمعيات تنمية المجتمع الريفى على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها بين ٤٢,٧ إلى ١٤٤,٦ وحدة معيارية بمتوسط ٥٠ وحدة معيارية وانحراف معيارى ٤٢,٠٧ وحدة معيارية . وبتقسيم درجات المقياس إلى فئتين وهما أقل من المتوسط وأعلى من المتوسط، يتبين من جدول (٢) أن حوالى ٥٨ ٪ من الجمعيات ذات قدرة على تعبئة الموارد أقل من المتوسط ، بينما كانت قرابة ٤٢ ٪ من الجمعيات ذات قدرة أعلى من المتوسط ، أى أن قرابة ثلاثة أخماس الجمعيات قدرتها أقل من المتوسط على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها.

(٢) قدرة جمعيات تنمية المجتمع الريفى على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء أنشطتها : تراوح المدى الفعلى لمتغير قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية بين ٢,١ إلى ٩٨,٤ وحدة معيارية بمتوسط ٥٠ وحدة معيارية وانحراف معيارى ٢٦,٨ وحدة معيارية . وبتقسيم درجات المتغير إلى فئتين أقل من المتوسط وأعلى من المتوسط، يتبين من جدول (٢) أن

حوالى ٤٥ ٪ من الجمعيات بالعينة قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية أقل من المتوسط ، وأن قرابة ٥٥ ٪ قدرتها أعلى من المتوسط ، أى أن ما يقرب من نصف الجمعيات ذات قدرة منخفضة نسبيا على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء أنشطتها.

(٣) مستوى مساهمة الجمعيات فى التنمية الريفية : تراوح المدى الفعلى للمقياس المركب لمستوى مساهمة الجمعيات فى التنمية الريفية بين ١٧,٠٢ إلى ١٥٣,٩٨ وحدة معيارية بمتوسط ٥٠ وحدة معيارية وانحراف معيارى ٢٤,١ وحدة معيارية . وبتقسيم المقياس إلى فئتى " أقل من المتوسط " و " أعلى من المتوسط " ، يتبين من جدول (٢) أن قرابة ٥٥ ٪ من الجمعيات ذات مستوى فاعلية أقل من المتوسط ، بينما حوالى ٤٥ ٪ من الجمعيات ذات مستوى فاعلية أعلى من المتوسط، أى أن قرابة ثلاثة أخماس الجمعيات بالعينة ذات قدرة منخفضة نسبياً على المساهمة فى التنمية الريفية .

جدول (٢)

توزيع جمعيات تنمية المجتمع الريفى بعينة الدراسة وفقا لمستوي فاعليتها .

مقياس الفاعلية	مستوى الفاعلية				الاجمالى	
	اقل من المتوسط		أعلى من المتوسط			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١- القدرة على تعبئة الموارد .	١٨	٥٨/١	١٣	٤١,٩	٣١	١٠٠
٢- القدرة على القيام بالأنشطة الإدارية.	١٤	٤٥/٢	١٧	٥٤,٨	٣١	١٠٠
٣- مستوى المساهمة فى التنمية الريفية.	١٧	٥٤,٨	١٤	٤٥,٢	٣١	١٠٠

المصدر: بيانات تم تجميعها لأغراض الدراسة من ٣٣ جمعية تنمية مجتمع محلى ريفى بريف محافظة المنوفية .

ثالثا : المتغيرات المرتبطة والمؤثرة على فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى :

(١) نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعلقة بقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها : تشير نتائج تحليل الارتباط المبينة فى جدول (٣) إلى وجود علاقات ارتباطية معنوية بين درجة قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها وكل من : عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية ، ودرجة التعاون مع المنظمات الحكومية ، درجة التعاون مع المنظمات التطوعية ودرجة ملاءمة المقر لأنشطة الجمعية ودرجة كفاية موارد الجمعية ومستوى تدريب أعضاء الجمعية . أى أن ستة فروض من ثمانية فروض قد دعمتها نتائج تحليل الارتباط .

أما نتائج تحليل الانحدار المتعدد المبينة فى جدول (٣) فإنها تشير إلى وجود تأثير معنوي موجب لثلاثة متغيرات فقط وهى على الترتيب وفقا لأهميتها النسبية كما يتضح من قيم (T) : درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية وعدد السكان الذين تخدمهم الجمعية ومستوى تدريب أعضاء الجمعية ، بينما لم يوجد تأثير معنوى للمتغيرات المستقلة الأخرى . وتفسر متغيرات الدراسة الثمانية مجتمعة ٨٣ ٪ من التباين فى قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها، كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2).

(٢) نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعلقة بقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة للقيام بأنشطتها : تبين نتائج تحليل الارتباط الموضحة فى جدول (٣) وجود ارتباط معنوى موجب بين قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لقيامها بأنشطتها وكل من : درجة مشاركة القيادات فى أنشطة الجمعية ودرجة التعاون مع المنظمات الحكومية ودرجة التعاون مع المنظمات التطوعية ومستوى تدريب أعضاء الجمعية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد . أى أن خمسة فروض من بين تسعة فروض قد دعمتها نتائج تحليل الارتباط .

وفيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى جدول (٣) فإنها تشير إلى وجود تأثير معنوى موجب لاثنين فقط من المتغيرات هما : درجة مشاركة القيادات فى أنشطة الجمعية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد ، بينما لم يوجد تأثير معنوى للمتغيرات المستقلة الأخرى على قدرة الجمعيات على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لأداء أنشطتها . وتفسر متغيرات الدراسة التسعة مجتمعة ٤٢ ٪ من التباين فى قدرة الجمعيات على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية ، كما

جدول (٣) معاملات الارتباط والانحدار وقيم T , R^2 لعلاقة المتغيرات المستقلة بمستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى بعينة الدراسة

مقياس الفاعلية	مستوى الفاعلية								
	قدرة الجمعية على تعبئة الموارد			قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الادارية			مستوى مساهمة الجمعية فى التنمية الريفية		
	معامل الارتباط (r)	معامل الانحدار (b)	T	معامل الارتباط (r)	معامل لانحدار (b)	T	معامل الارتباط (r)	معامل الانحدار (b)	T
١- عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية	٠,٣٨*	٤,٩**	٣,٢٧	٠,١٢	١,٥١	٠,٨٥	٠,٢٣	٨,٧٧	٠,٧٥
٢- درجة مشاركة القيادات فى أنشطة الجمعية	٠,١٧	٠,٣٩	١,٥٠	٠,٣٦*	٠,٦٧*	٢,١٥	٠,٣١	١,١٠-	٠,٨٥-
٣- درجة التعاون مع المنظمات الحكومية	٠,٥٦**	٠,٧٨-	٠,٧٥-	٠,٣٨*	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,٥٨**	١,٨٧*	٢,٣-
٤- درجة التعاون مع المنظمات التطوعية	٠,٥٤**	٤,٧٧	١,٠٥	٠,٣٧*	٢,٧٨	٠,٥٢	٠,٤٧**	١٢,٥٢**	٣,٤٥
٥- درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية	٠,٥٩**	٨,٠٥**	٤,٠٦	٠,١٩	٣,٨٨	١,٦٥	٠,٣٠	٣,٦١**	٢,٣٤
٦- درجة تدخل الجهات الإشرافية	٠,١٦	١,٧-	١,٥٦-	٠,٠٧	٢,٠٦-	١,٥٩-	٠,٣٣	١,٨٣*-	٢,١٨-
٧- درجة كفاية موارد الجمعية	٠,٣٩*	٤,٤٥-	١,٦٤-	٠,١٨	١,٧١-	٠,٥٣-	٠,٢٥	٢,٢٩-	١,٠٨-
٨- مستوى تدريب أعضاء الجمعية	٠,٣٧*	٨,٣٦*	٢,١	٠,٤٠*	١,٢١	٠,٢٤	٠,٢١	٣,٩٦-	١,٢١-
٩- قدرة الجمعية على تعبئة الموارد				٠,٤٤*	١,٧٩*	٢,١٤	٠,٤٨**	٠,٢٦*	٢,١٥
١٠- قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية							٠,٣٧*	٠,١٤	١,٠٤
معامل التحديد المعيارى R^2=	٠,٨٣			٠,٤٢			٠,٧٧		

**معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ≤ ٠,٠١

*معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالى ≤ ٠,٠٥

تشير إلى ذلك قيمة معامل التحديد المعيارى (R2).

(٣) نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعلقة بمستوى مساهمة الجمعيات فى التنمية الريفية :

تشير نتائج تحليل الارتباط المبينة فى جدول (٣) إلى وجود ارتباط معنوى موجب بين مستوى مساهمة الجمعية فى التنمية الريفية وكل من : درجة التعاون مع المنظمات الحكومية ، ودرجة التعاون مع المنظمات التطوعية ، وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية . وتبين عدم وجود علاقة بين مستوى مساهمة الجمعية فى التنمية الريفية والمتغيرات الستة الأخرى . أى أن أربعة فروض من فروض الدراسة قد دعمتها نتائج الدراسة .

أما نتائج الانحدار المتعدد الموضحة فى جدول (٣) فإنها تشير إلى وجود تأثير معنوى لخمسة متغيرات منها أربعة متغيرات كان تأثيرها موجبا وهى: درجة التعاون مع المنظمات الحكومية ودرجة التعاون مع المنظمات التطوعية ودرجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد ، فى حين وجد أن متغيرا واحداً كان له تأثير سلبى وهو درجة تدخل الجهات الإشرافية فى عمل الجمعية، بينما لم يوجد تأثير معنوى للمتغيرات المستقلة الأخرى . وتفسر متغيرات الدراسة العشرة مجتمعة ٧٧ ٪ من التباين فى مستوى مساهمة الجمعيات فى التنمية الريفية ،كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعيارى R^2 . وأكثر المتغيرات المستقلة أهمية من حيث التأثير على مستوى مساهمة الجمعيات فى التنمية الريفية هى : درجة التعاون مع المنظمات التطوعية ودرجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية ودرجة التعاون مع المنظمات الحكومية ودرجة تدخل الجهات الإشرافية فى عمل الجمعية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد ، ويتضح ذلك من قيم (T) فى جدول (٣).

المناقشـــــــة

تشير النتائج البحثية التى توصلت إليها الدراسة إلى أن جمعيات تنمية المجتمع الريفى تلعب دوراً إيجابيا فى عملية التنمية الريفية ، من خلال ماتقوم به من أنشطة خدمية ومشروعات إنتاجية ومشروعات البنية الأساسية، وكذا من خلال تجسيدها لمبدأ المشاركة الشعبية فى التنمية . فلقد أسهمت جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى التنمية البشرية للسكان الريفيين من خلال إيجاد فرص تعليمية لهم، وتوفير فرص العلاج الطبى للفقراء منهم، ومساعدتهم على تحسين عمليات التنشئة الاجتماعية لابنائهم، من خلال إقامة المدارس ودور الحضانة وفصول محو الأمية وفصول التقوية

للتلاميذ وتحفيظ القرآن الكريم . كما أسهمت الأنشطة التى تقوم بها بعض جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى زيادة الإنتاج وتحسين المستوى الاقتصادى لبعض الأسر الريفية من خلال توفير فرص عمل والمساعدة على تحسين الأداء المهنى للسكان الريفيين، وتوفير مصادر دخل إضافية لكثير منهم من خلال أنشطة التدريب المهنى والأسر المنتجة ومشاغل الفتيات وغيرها . كما شاركت بعضها فى إنشاء بعض المرافق العامة وإقامة البنية الأساسية مثل مشاركتها فى إنشاء عدد من المنظمات ومراكز الشباب والكبارى الملاحية ومحطات السكك الحديدية والسنترالات . ومما لا شك فيه أن جميع هذه الأنشطة تسهم فى تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين وفى تنمية المجتمع الريفى بصفة عامة ، وترفع عن عاتق الحكومة كثيرا من الأعباء التى تثقل كاهلها .

وعلى الرغم من الدور الإيجابى الذى تلعبه هذه الجمعيات فى تنمية المجتمع الريفى إلا أن ذلك الدور ينتابه كثير من أوجه القصور مما يحد من فاعليتها فى الإسهام فى التنمية الريفية المنشودة، ومن أبرز المؤشرات على ذلك القصور مايلى :

(١) أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع جمعيات تنمية المجتمع الريفى بعينة الدراسة تم تأسيسها خلال الستينات والسبعينات والثمانينات ، ولم تنشأ أى جمعية خلال مرحلة التسعينات، وذلك على الرغم من أن كثيرا من التغيرات والآثار المصاحبة لسياسات الإصلاح الاقتصادى الذى بدأ تطبيقها فى مصر منذ ١٩٩٠، مثل إلغاء الدعم على بعض السلع وخفض نسبة الإنفاق الحكومى فى مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية يتطلب كثيراً من الخدمات والأنشطة التى يمكن أن تقدمها جمعيات تنمية المجتمع الريفى .

(٢) أوضحت النتائج المتعلقة بمستوى المشاركة التطوعية فى عضوية جمعيات تنمية المجتمع الريفى، أن هذا المستوى كان ضعيفا نسبيا ، حيث وجد أن حوالى ٩٠٪ من الجمعيات يقل عدد أعضائها عن ٢٠٠ عضو ، على الرغم من أن أكثر من ٧٥ ٪ من هذه الجمعيات توجه خدماتها لقرى يزيد حجمها عن ٥٠٠٠ نسمة . وتبدو هذه النتيجة مخيبة للآمال بعض الشيئ بعد أن أصبح واضحا عجز الأجهزة الحكومية عن الوفاء بمقتضيات التنمية بمفردها . وقد يكون الضعف الملحوظ فى مستوى المشاركة التطوعية فى جمعيات تنمية المجتمع الريفى محصلة لمجموعة متفاعلة من العوامل التاريخية والحالية، كالتجاهل الطويل للريفيين فيما يتعلق بتوفير فرص المشاركة لهم ، وانخفاض

مستوى معيشتهم ووعيهم، وعدم اقتناع كثير منهم بأن المشاركة سوف تعود عليهم بالفائدة، واعتقادهم بأن عملية التنمية هى مسئولية الأجهزة الحكومية وحدها . ومما لا شك فيه أن الارتفاع بمستوى المشاركة التطوعية فى جمعيات تنمية المجتمع الريفى مرهون بإزالة هذه الأسباب .

(٣) أشارت نتائج الدراسة إلى الانخفاض الملحوظ فى مستوى مشاركة المرأة الريفية فى عضوية جمعيات تنمية المجتمع الريفى ، حيث وجد أن قرابة ثلاثة أخماس الجمعيات لا توجد فيها أى عضوات، وهذا أمر ليس مستغربا فى ضوء الانخفاض الملحوظ فى نسبة مشاركة الإناث فى كافة الأنشطة التطوعية والسياسية فى الريف المصرى عموما، والذى تؤكده معظم الدراسات (الهلباوى ، ١٩٩٣ ، زايد ، ١٩٩٠)، وقد أرجعت تلك الدراسات الانخفاض فى نسبة المشاركة التطوعية للإناث الريفيات إلى مجموعة من العوامل الخاصة بوضع ومكانة المرأة الريفية فى ظل الثقافة التقليدية ، والتى من بينها القيود المفروضة على الإناث فى الحركة والاتصال بمصادر المعرفة ، وفى القيام بأى عمل دون موافقة الرجال داخل الأسرة ، كما أن المرأة الريفية تعتقد أن دورها محصور داخل المنزل ، وأن المشاركة التطوعية هى من اختصاص الرجل دون المرأة، وذلك فى ظل ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات ، وكثرة الأعباء المنزلية الملقاه علي عاتقهن والتى لا تترك لهن الوقت أو الجهد اللازم للمشاركة التطوعية فى المنظمات غير الحكومية ومنها هذه الجمعيات.

(٤) أوضحت نتائج الدراسة أن هناك مجالات تنموية لاتعمل بها جمعيات تنمية المجتمع الريفى على الرغم من أن القانون يعطيها الحق فى العمل فى كافة المجالات التنموية ، ومنها مجال تنظيم الأسرة، وذلك على الرغم من أن قضية الحد من الإنجاب وتنظيم الأسرة أصبحت من أهم القضايا التى تواجهها مصر فى الوقت الراهن، بعد أن بات جليا أن الزيادة المضطردة فى عدد السكان تأتى على معظم عوائد عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤدى إلى مزيد من الضغط على المرافق والخدمات العامة، وإلى توجيه قدر كبير من المدخرات إلى الاستهلاك بدلا من الاستثمار فى الأنشطة الإنتاجية، وإلى تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب، وغير ذلك من المشاكل العديدة التى يواجهها المجتمع المصرى حاليا، والتى تعوق سعيه نحو الارتقاء بمستوى معيشة سكانه، وفى ظل ما تؤكده نتائج معظم الدراسات من ارتفاع معدل الخصوبة فى الريف عن نظيره فى الحضر (العزبى، ١٩٩٥، العيسوى،١٩٨٣) مما يشير إلى ضعف إدراك واهتمام السكان الريفيين وقياداتهم الشعبية بقضية الزيادة السكانية كمشكلة محورية فى الريف خصوصا والمجتمع المصرى عموما .

(٥) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى إلى انخفاض هذا المستوى بالنسبة لغالبية الجمعيات التى تم دراستها سواء قيست الفاعلية بقدرة الجمعية على تعبئة الموارد اللازمة لاداء أنشطتها، أو بمدى قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية اللازمة لتحقيق أهدافها، أو بمستوى مساهمة هذه الجمعيات فى تنمية قراها من خلال الأنشطة الإنتاجية والخدمية ومشاريع البنية الأساسية التى تقوم بها. وإذا ما أضيف إلى ذلك أن حوالى ٦ ٪ من جمعيات تنمية المجتمع الريفى متوقفه عن العمل ، كما أوضحت نتائج الدراسة ،لأصبح مستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى عموما أكثر انخفاضا .

وفى ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة يمكن تلخيص أهم الأسباب التى تحد من فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى القيام بالدور المنوط بها فى التنمية الريفية فيما يلى :

(١) عدم كفاية موارد جمعيات تنمية المجتمع : فقد أوضح أكثر من أربعة أخماس رؤساء جمعيات تنمية المجتمع الريفى بعينة الدراسة أن عدم كفاية الموارد المتاحة كان من أهم معوقات جمعياتهم ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن التمويل الذاتى هو المصدر الوحيد للتمويل لأكثر من خمسى الجمعيات بالعينة. وفى ضوء حقيقة انخفاض المستويات الاقتصادية والمعيشية فى الريف ، فإنه يتوقع انخفاض مستوى التبرعات لهذه الجمعيات ، ومن ثم انخفاض الميزانية السنوية لهذه الجمعيات، وهذا ما بينته نتائج الدراسة ، حيث وجد أن أكثر من خمسى الجمعيات تقل ميزانيتها السنوية عن ثلاثة الآف جنيه ، مما يعتبر مؤشرا على انخفاض حجم ونوعية الخدمات التى يمكن أن تقدمها هذه الجمعيات، خصوصا فى ظل حقيقة أن كثيراً من هذه الجمعيات توجه خدماتها لأكثر من قرية .

(٢) نقص إعداد وتدريب أعضاء جمعيات تنمية المجتمع الريفى، وبصفة خاصة من يقوم منهم بأعمال إدارية وفنية: ولعل ذلك يساعد على تفسير ما كشفت عنه نتائج الدراسة من انخفاض فعالية معظم جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى تعبئة الموارد والقيام بالأنشطة الإدارية اللازمة لتحقيق أهدافها ، ومن ثم انخفاض مساهمتها فى دعم التنمية الريفية .

(٣) افتقاد التعاون والتنسيق بين جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات التطوعية الأخرى : أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى موجب لدرجة التعاون بين جمعية تنمية المجتمع والمنظمات التطوعية الأخرى على مستوى فاعليتها فى التنمية الريفية، وحيث إن نتائج الدراسة تشير إلى أن

قرابة ثلثى جمعيات تنمية المجتمع الريفى لم يسبق لها التعاون مع منظمات تطوعية أخرى ، فإنه يمكن القول بأن غياب مثل هذا التعاون والتنسيق بين المنظمات التطوعية الريفية هو أحد الأسباب المسئولة عن انخفاض مستوى فاعليتها ، الأمر الذى يتطلب العمل على الارتفاع بمستوى التعاون بين المنظمات التطوعية وبعضها من خلال الاتحادات الإقليمية والنوعية .

(٤) ضعف التعاون بين جمعيات تنمية المجتمع المحلى والمنظمات الحكومية الأخرى : على الرغم من أهمية مثل هذا التعاون، كما أشارت إلى ذلك نتائج الدراسة حيث تبين وجود تأثير معنوى موجب لدرجة تعاون جمعيات تنمية المجتمع الريفى مع المنظمات الحكومية على مستوى فاعلية هذه الجمعيات فى التنمية الريفية ، مما يشير إلى أهمية التعاون مع الجهات الحكومية فى زيادة فاعليتها فى التنمية الريفية . وربما يرجع ذلك إلى أن التعاون مع الجهات الحكومية يوفر للجمعية الكثير من الموارد والدعم الحكومى الذى يساعدها على القيام بأنشطتها ، كما يسهم ذلك التعاون فى تبادل الخبرات واكتساب قادة الجمعيات لكثير من المهارات الإدارية والفنية التى تساعدهم على القيام بمهامهم داخل جمعياتهم .

(٥) تدخل الجهات الإشرافية فى عمل الجمعيات : حيث أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى سالب لدرجة تدخل الجهات الإشرافية فى عمل الجمعية على مستوى فاعلية جمعية تنمية المجتمع الريفى فى التنمية الريفية، وذلك على الرغم من أن وزارة الشئون الاجتماعية والاتحادات الإقليمية والنوعية ، وهى الجهات التى تشرف على عمل جمعية تنمية المجتمع الريفى منوط بها أساسا تقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة لقيام هذه الجمعيات بأنشطتها وتحقيق أهدافها ، مما يعتبر مؤشرا على عدم قيام وزارة الشئون الاجتماعية بالدور المنوط بها فى دعم هذه الجمعيات وتسهيل عملها . ويدعم تلك النتيجة نتيجة أخرى للدراسة أشارت إلى أن عدم وجود أجهزة بوزارة الشئون الاجتماعية قادرة على الإرشاد والتوجيه كان من أسباب قصور عمل بعض هذه الجمعيات ،مما يظهر بوضوح أهمية وجود جهاز وظيفى بالشئون الاجتماعية لدية القدره على توجيه النصح والارشاد وتدريب أعضاء الجمعيات، ويستطيع مد هذه الجمعيات بكافة أنواع الدعم الفنى الذى يتطلبه العمل الأهلى .

(٦) المعوقات القانونية : تعتبر القيود القانونية التى يضعها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من أهم معوقات عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفى ، حيث أشارت معظم الجمعيات إلى أن القانون ٣٢

لسنة ١٩٦٤ يعوق عملها ، وخصوصا المواد المتعلقة بتقييد حرية الجمعيات والتعقيدات الإدارية، وتدخل الشئون الاجتماعية فى الأمور الفنية للجمعيات وتعدد الجهات الاشرافية وعدم امكانية الجمع بين عضوية المجالس المحلية ومجالس إدارة الجمعيات الأهلية . ومما لا شك فيه أن استمرار العمل بهذا القانون الذى وضع متمشيا مع مرحلة تاريخية لها ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف يعوق مسيرة العمل الأهلى ويمنعه من تحقيق أهدافه ، لذا فقد تم تعديل هذا القانون بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، والتى تشير قراءته الأولية إلى أنه أعطى بعض الحريات للجمعيات ولكنه مازال محتفظا ببعض القيود الموجودة فى القانون القديم .

ومما لا شك فيه أن قدرة جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى على تحقيق أهدافها ، وزيادة فاعليتها فى تنمية المجتمع الريفى تبقى مرهونة بإزالة تلك المعوقات السابق ذكرها .

المراجـــع

١- أبراهيم العيسوى : **انفجار سكانى أم أزمة تنمية** ؟. القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣.

٢- أحمد زايد : **المصرى المعاصر : مقارنة نظرية وامبريقية لبعض ابعاد الشخصية القومية المصرية** . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائية ، ١٩٩٠.

٣- أمانى قنديل وسارة بن نفيسة : "المناقشة الختامية" - فى: أمانى قنديل وسارة بن نفيسة - **الجمعيات الأهلية فى مصر** - القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥.

٤- أمانى قنديل : "الجمعيات الأهلية فى الإطار العالمى والإقليمى ... أين نحن "؟. فى : أمانى قنديل وسارة بن نفيسة : **الجمعيات الأهلية فى مصر** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.

٥- أمانى قنديل : **العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر.** القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.

٦- أمانى قنديل : **دراسة لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية فى مصر واحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية** . القاهرة : اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، ١٩٩٦.

٧- أنور محمد الزلاقى : المراكز الاجتماعية وجمعيات الاصلاح الريفى - **مؤتمر نحو تنمية ريفية متكاملة** - الحلقة الأولى - الاسكندرية : المعهد التدريبى لتنمية المجتمعات المحلية ، ١٩٨٠.

٨- الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمنوفية : **بحث تقييم الهيئات الاجتماعية بمحافظة المنوفية عام ١٩٩٤**. شبين الكوم : مطابع الولاء الحديثة ، ١٩٩٦.

٩- الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بمطروح : **دور الهيئات الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلى بمطروح** . مطروح : مديرية الشئون الاجتماعية ، ١٩٨٢.

١٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : **التعداد العام ١٩٨٦ - الحصر الشامل، خصائص السكان، محافظة المنوفية، النتائج النهائية** . القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٩(مرجع رقم ٧٠٣/ ٩٠/أ م ت).

١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : **التعداد العام للسكان والمنشآت١٩٨٦، محافظة المنوفية - النتائج الأولية** - القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،١٩٨٨.

١٢- السيد محمد الحسينى : **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم** - القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٦، [سلسلة علم الاجتماع المعاصر - الكتاب الثامن عشر] .

١٣- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية : **الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر: مقترحات تطويرها والمبادئ الاساسية لمشروع قانون جديد لها لمواكبة متطلبات القرن الحادى والعشرين** -القاهرة : المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٩٦. تقرير غير منشور .

١٤- المجلس القومى للطفولة والأمومة : **المنظمات الأهلية فى مصر**- تقرير غير منشور- القاهرة : الأمانة الفنية ، ١٩٩٤.

١٥- اليونيسيف - منتدى الجمعيات الأهلية : **مشاورات تمهيدية بشأن وضع استراتيجية لتعزيز دور الجمعيات الأهلية المصرية : قضايا ومناقشات ومجالات العمل** - القاهرة : منظمة اليونيسيف، ١٩٩٥.

١٦- رشاد احمد عبد اللطيف : "مؤشرات التنمية فى الدول النامية "، **ندوة الطفل والتنمية** - الرياض : وزارة التخطيط - المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧.

١٧- رشاد احمد عبد اللطيف : العوامل المؤثرة فى نجاح الجمعيات غير الحكومية ـ القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ، ١٩٩٨، بحث غير منشور .

١٨- سعد الدين ابراهيم : **العمل الأهلى فى مصر** - القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨. [**كراسات استراتيجية** (٦٢)].

١٩- شهيدة الباز : **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل** - القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية والعربية ، ١٩٩٠،

٢٠- صلاح الدين محمود الزغبى وعدلى أبو طاحون : **التغييرات المؤسسية الضرورية لدعم**

التنمية المجتمعية الريفية فى مصر ، التقرير النهائى للدراسة ، المجلد الرابع: المراكز الاجتماعية وجمعيات تنمية المجتمع - القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٩٥.

٢١- عبد المنعم شوقى : **تنمية المجتمع وتنظيمه** - القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣.

٢٢- فتح الله سعد هلول : **النهوض بالمجتمعات الريفية : المنظمات الاجتماعية الريفية بالولايات المتحدة الأمريكية** ، الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة- جامعة الاسكندرية، ١٩٧٨.

٢٣ - فتح الله سعد هلول : **قراءات فى علم الاجتماع الريفى** - الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٠. مذكرة غير منشورة .

٢٤- فوزى بشرى أحمد : **دراسة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة فى تنمية المجتمع الريفى** - القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ، ١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشوره.

٢٥- محمد ابراهيم العزبى : **السكان الريفيون** - الاسكندرية : مطابع الشنهابى للطباعة والنشر ، ١٩٩٥.

٢٦- محمد احمد خليل الحمزاوى : **التخطيط لمواجهة مشكلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفر الشيخ** - القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ١٩٩٢. رسالة ماجستير غير منشوره.

٢٧- محمد عبد الله ابو على : **مدارس اجتماعية** - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٢٨- محمد على محمد : **علم اجتماع التنظيم ، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج**، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

٢٩- محمد نبيل جامع وآخرون : **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية - الجزء الثانى : تحديث وتنمية المنظمات والمؤسسات الريفية** - القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ١٩٨٧.

٣٠- نادره وهدان وآخرون : المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٦. **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٦)** .

٣١- هشام عبد الرازق الهلباوى : **دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية**، الاسكندرية : كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة.

٣٢- هشام عبد الرازق الهلباوى : **دراسة تحليلية للمشاركة السياسية فى بعض قرى محافظة**

المنوفية - الاسكندرية : كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ،١٩٩٣. رسالة ماجستير غير منشورة.

٣٣- وزارة الشئون الاجتماعية : **المؤشرات الاحصائية للرعاية والتنمية فى مصر** - القاهرة : وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٩٤. تقرير غير منشور .

34- Katz, Dinel and Kahn, Robert L.: **The Social Psychology Organizations.** New York : John Wiley and Sons, Inc., 1966.

35- Kaufman, Harold F. "The Activity Field: A Perspective for Community Development". In Dan Chekki (ed.): **Community Development: Theory and Method of Planned Change.** pp. 77-89, New Delhi, India: Vikas Publishing House, 1979.

36- Parsons, Talcott. :**The Social Systems.** New York: The Free Press of Glencoe , 1951.

37- Parsons, Talcott and Shils, Edward (eds.). :**Toward a General Theory of Action.** New York: Harper and Brothers , 1962.

38- Sandars, Irwin. "The Concept of Community Development". pp. 9-31, In Lee Carry (ed.): **Community Development as a Process.** Columbia University of Missouri Press. 1970.

39- United Nations. **International Conference on Population and Development.** Cairo, 5-13, September. 1994.